

العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق: دراسة ميدانية للوضع في الأردن

يوسف فرج جهماني
أحمد محمد العمري
جامعة اليرموك

ملخص

إن مفهوم الأهمية النسبية في التدقيق مفهوم غامض، ويعتمد المدقق في تحديد مستواه على الحكم المهني والخبرة العملية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى حصر العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية، وبناء نموذج يتضمن عددا محدودا من هذه العوامل يساعد المدقق في عمله. وزعت استبانته طورت لهذه الغاية، تضمنت اثنين وثلاثين عاملا محتملا، على عينة من مدققي الحسابات في الأردن للإجابة على أسئلتها. وقد استخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية في تحليل الإجابات، كما استخدم الانحدار المتعدد ذو الخطوات لبناء النموذج المذكور.

تشير النتائج إلى أن هناك ثمانية عشر عاملا تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية، كما تم بناء نموذج تضمن ثمانية عوامل تعطي ٩٤% من المعلومات التي تعطيها العوامل ثمانية عشر السابقة مجتمعة. ويوصي الباحثان بإجراء دراسات بمساعدة عدد من المدققين ذوي الخبرة لتحديد القيم الكمية لتلك العوامل.

مقدمة

إن لمفهوم الأهمية النسبية أهمية كبيرة في كل من المحاسبة والتدقيق؛ ففي المحاسبة يطبق على كل من أرصدة الحسابات والأخطاء والاختلافات في المبالغ. ووفقاً لهذا المفهوم فإن البنود التي تعتبر هامة نسبياً هي وحدها التي يجب معالجتها محاسبياً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي يجب الإفصاح عنها، أما بالنسبة للبنود غير الهامة نسبياً فإنه ليس من الضروري الالتزام حرفياً بمعالجتها وفقاً لتلك المبادئ، ولا يتطلب الأمر الإفصاح عنها، بل يمكن دمجها مع عناصر أخرى في القوائم المالية، الأمر الذي يعني أن مفهوم الأهمية النسبية يستخدم كمعيار لكيفية المعالجة المحاسبية والإفصاح معاً. وقد أصدرت جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز دليلاً للمحاسبين للاسترشاد به عند تطبيق مفهوم الأهمية النسبية جاء فيه أن الأهمية النسبية هي المدخل إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. فإذا كان العنصر غير هام، فلا حاجة لمناقشة نوعية المعلومات الخاصة به، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية، إذا أثرت في قرارات مستخدميها (ICAEW, 1997, p. 98). وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مفهوم الأهمية النسبية في المحاسبة بأنها "مدى خطورة حذف أو تحريف المعلومات المحاسبية التي تجعل، في ضوء الظروف المحيطة، حكم الشخص الذي يعتمد عليها يتغير أو يتأثر بسبب الحذف أو التحريف (FASB, 1980)".

أما في مجال التدقيق، فيستخدم مفهوم الأهمية النسبية في جانين؛ الأول عند التخطيط للتدقيق، حيث يأخذ المراجع بعين الاعتبار الأمور التي قد تؤدي إلى أخطاء ذات أهمية في البيانات المحاسبية، ويتكون لديه تصور أولي للأهمية النسبية لحسابات معينة أو مجموعة من العمليات، كما يكون لديه تصور عن الظروف التي تستلزم استخدام أسلوب العينة، الأمر الذي يساعد على التخطيط للمراجعة بطريقة فعالة وذات كفاءة عالية. أما الجانب الثاني فيستخدم عند تقييم مدى صدق وأمانة البيانات المحاسبية، حيث يجمع المدقق الأخطاء التي لم تقم الشركة تحت التدقيق بتصحيحها، ويقيم مدى أهميتها وتأثيرها على القرارات الاقتصادية المبنية على القوائم المالية موضوع التدقيق.

وبالرغم من محاولة بعض الدراسات وضع نماذج يمكن للمدقق الاسترشاد بها

عند التدقيق، إلا أنه ليست هناك طرق أو معايير حتى الآن يمكن تطبيقها لقياس الأهمية النسبية في جميع الحالات (Steinbart, 1987). إنما المعيار الرئيسي هو الحكم المهني للمدقق .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى حصر العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية عند تدقيق الحسابات وترتيبها حسب أهميتها كخطوة نحو وضع نموذج لتحديد الأهمية النسبية مما يساعد على رفع كفاءة المدقق وتخفيض مستوى المخاطر التي تتعرض لها عملية التدقيق في مرحلتي التخطيط والتنفيذ .

أهمية الدراسة:

إن وجود أسس لقياس مستوى الأهمية النسبية من الأهمية بمكان، ويتضح ذلك في أن الوقت الملائم لأداء عملية التدقيق يمكن خفضه، وبالتالي يمكن خفض تكاليف التدقيق، ذلك أن العلاقة بين الأهمية النسبية للعنصر وكمية ونوعية الأدلة والقرائن هي علاقة طردية، فالمدقق يجمع قدراً أكبر وأهم من الأدلة والقرائن كلما زادت الأهمية النسبية للعنصر، والعكس صحيح. هذا فضلاً عن أن تقرير المدقق يتضمن فقرة تتعلق بتقييم عدالة القوائم المالية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إبداء رأيه فيما إذا كانت مجمل الأخطاء التي تم تحديدها والتي لم تصحح خلال عملية التدقيق هامة أم لا، وتحديد نوعيتها من حيث الأهمية أمر يعتمد على الحكم المهني للمدقق وخبرته، وهذا يعني أن إبداء الرأي بالنسبة للمدقق أمر يتضمن بعض المخاطر الناجمة عن إمكانية وجود أخطاء هامة في التقارير المالية. ولا توجد معايير عملية يمكن تطبيقها في كافة الظروف لتحديد أي العناصر يعتبر هام وأياً غير هام. وأي خطأ في عملية تقييم العناصر تحت التدقيق يعرض عملية التدقيق للمخاطر. ويعتبر هذا البحث خطوة في هذا الاتجاه، حيث يعتبر محاولة لتحديد العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن مفهوم الأهمية النسبية من المفاهيم الهامة وغير الواضحة التي تؤثر في الطريقة التي تعد بها القوائم المالية وتدقق، وبالرغم من ذلك، فلم توفر أية جهة مهنية أو حكومية قواعد أو أدلة عملية يمكن للمدقق الاسترشاد بها باستثناء استراليا. وقد أصدرت لجنة سوق الأوراق المالية في الولايات الأمريكية نشرتها رقم ٩٩ اعتبرتها

دليلا لكل من المحاسبين والمدققين لتحديد مستوى الأهمية النسبية عند إعداد التقارير المالية وتدقيقها. (Staff Accounting Bulletin No 99, 1999) وجعلت النشرة ما نسبته ٥٪ من صافي الدخل كحد فاصل، بحيث إذا زاد الخطأ أو الحذف عن ٥٪ أصبح هاما، ولكن النشرة أشارت إلى أن هناك ظروف يقدرها المحاسب والمدقق تجعل فيها نسبة أقل من ٥٪ أحيانا هامة. وفي بريطانيا، أصدر مجلس معايير التدقيق دليل التدقيق رقم (220) حول الأهمية النسبية. وجاء في الدليل المذكور أن الغرض من إصداره هو تزويد المدقق بدليل حول الأهمية النسبية وعلاقتها بالمخاطر التي قد تنجم عن إعطاء رأي غير ملائم حول التقارير المالية (مجلس معايير التدقيق، ١٩٩٥). إلا أن الدليل المذكور ترك أمر تقدير الأهمية النسبية للمدقق بعد أن أوضح الظروف التي يجب على المدقق أن يقدر الأهمية النسبية من خلالها. وجاء في الدليل أن الأهمية النسبية تطبق على مستوى أرصدة الحسابات الفردية ومجموعات الحسابات والتقارير المالية بشكل إجمالي والأخطاء والفروق في المبالغ والإفصاح والأحداث والأحوال الاقتصادية.

أما في استراليا، فقد أصدرت جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات الدليل رقم ٣٠٦ ضمنته عددا من الإرشادات المتعلقة بتقدير الأهمية النسبية (AASB, 1995). وهي عبارة عن نسب مئوية لبعض عناصر قائمة الدخل والميزانية، بالإضافة إلى إرشادات نوعية مثل اتجاه النشاط العام للمنشأة موضوع التدقيق. وجاء في الدليل المذكور انه على الرغم من أن هذه الإرشادات اعتباطية إلا أن تطبيقها سيققل من احتمال وجود اختلاف واسع بين القرارات المتعلقة بمعيار الأهمية النسبية .

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت مفهوم الأهمية النسبية فقد اتخذت مسارين مختلفين في قياس مستوى الأهمية النسبية؛ حاول الأول تحديد مستوى الأهمية النسبية من خلال دراسة التقارير المالية للشركات محاولا استقراء الكيفية التي تم فيها تحديد ذلك المستوى (Frishkoff 1970 Bernstein, 1967, Morris and Nichols 1985)؛ والمسار الثاني اعتمد على الحكم المهني لعينة مختارة من المدققين للوقوف على العوامل التي تحدد مستوى الأهمية النسبية (Woolsey 1973, Moriarity and Barron 1976, Morris and Nichols 1988). وكانت أول دراسة قام بها (Bernstein, 1967) حيث تناولت الإفصاح عن

البنود غير العادية في القوائم المالية المنشورة لعدد من الشركات الأمريكية، وافترضت الدراسة أن البنود غير العادية التي يتم الإفصاح عنها لها أهمية نسبية، وعليه تم مقارنة نتائجها بصافي الدخل على أمل أن يجد مؤشرا محددا لمستوى الأهمية النسبية. وخلصت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات لا يعتمدون معيارا ثابتا لتقدير الأهمية النسبية للإفصاح عن البنود غير العادية. واقترح الباحث اعتماد نسبة ١٥٪ من معدل صافي دخل الشركة لخمس سنوات معيارا للأهمية النسبية.

وفي دراسة أخرى قام بها (Woolsey, 1973) لتحديد الأهمية النسبية معتمدا على آراء عينة من مدققي الحسابات والمحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ومدرسي مادة المحاسبة، وجد الباحث أن عينة الدراسة اعتمدت في تحديد الأهمية النسبية على نسبة الخطأ إلى صافي الدخل قبل الضريبة، حيث وزع الباحث على عينة الدراسة حالة اشتملت على خطأ في تقييم المخزون السلعي لست شركات مختلفة.

أما (Ward, 1976)، فقد طلب من عينة من شركاء ومدراء شركات التدقيق ترتيب ٢٤ مؤشرا تتعلق بالأهمية النسبية حسب أهميتها من وجهة نظرهم. وكشفت نتائج الدراسة عن أن درجة التزام المدقق بمعايير تدقيق الحسابات تأتي في مقدمة هذه المؤشرات، يليها اهتمام المساهمين والدائنين بنتائج قائمة الربح، وكان أقل المؤشرات أهمية خسارة عقود تدقيق مستقبلية. وتشير الدراسة إلى أن نسبة ٥٪ من صافي الدخل قبل الضريبة والبنود غير العادية تعتبر مؤشرا لتحديد الأهمية النسبية.

وطلب الباحثان (Hofstedt and Hughes, 1977) من عينة من طلبة الدراسات العليا أن يحددوا ما إذا كانت الخسارة المتأتية من حل شركة تابعة يجب الإفصاح عنها بشكل مستقل أم لا، وذلك في ٢٧ حالة وضعت بين أيديهم فضلا عن عدد من المتغيرات مثل الخسارة كنسبة من الربح التشغيلي، وكنسبة من استثمارات الشركة الأم في الشركة التابعة غير المجمع، وكنسبة من صافي القيمة الدفترية للشركة التابعة المنحلة. واعتبرا هذه المتغيرات مؤشرات لمستوى الأهمية النسبية. وتوصل الباحثان إلى عدم وجود معيار ثابت لقياس الأهمية النسبية لدى عينة الدراسة.

واستخدم الباحثان (Moriarity and Barron 1979) حالات فرضية مختلفة عرضا فيها عدداً من المتغيرات مثل صافي الدخل وإجمالي الأصول والدائنين وحقوق الملكية وعدد الأسهم، وعرضت هذه الحالات على ثمانية شركات تدقيق بهدف التعرف على المتغيرات التي استخدمت لتحديد مستوى الأهمية النسبية. دلت النتائج

على أن جميع المتغيرات المذكورة استخدمت من قبل عينة الدراسة، إلا أن الأسلوب الذي استخدمت فيه هذه المتغيرات لم يكن متشابهاً لأن المدققين يعملون في بيئة معقدة. وتجدر الإشارة إلى أن الحالات الفرضية موضوع الدراسة تعرضت لانتقادات من قبل بعض أفراد العينة بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لتحديد مستوى الأهمية النسبية.

واعتمد (Robinson and Fertuck 1985) على قرارات مدققي الحسابات التاريخية حول الأهمية النسبية لتحديد العوامل التي تؤثر على مستواها في الواقع العملي واختار الباحثان إحدى وستين عملية تدقيق قامت بها ثلاث شركات تدقيق كعينة لإجراء دراستهما عليها، وبلغ مجموع القرارات التي اتخذت في هذه العمليات ستمائة وعشر قرارات.

واستنتج الباحثان أن صافي الدخل له تأثير كبير على تحديد مستوى الأهمية النسبية، إلا أنه ليس العامل الوحيد. كما استنتجا أن المدققين قد يتأثرون في تحديد مستوى الأهمية النسبية بمدرائهم وبضغوط مجالس إدارة الشركات أو الخشية من إقامة دعاوى ضدهم.

أما (Steinbart 1987) فقد هدفت دراسته إلى بناء نموذج لقياس الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط للتدقيق مستعينا بأحد المدققين. واختبر الباحث صلاحية نموذجه عن طريق ستة مدققين قاموا بتقييم النموذج المذكور واقترحوا بعض التعديلات اللازمة. ويستخدم النموذج المذكور نوعين من المتغيرات: الأول كمي يتعلق بخطط التمويل للشركة موضوع التدقيق، وصفاتها المالية، والصناعة التي تنتمي إليها، ونوع الشركة، واحتياجات مستخدمي البيانات المالية؛ والمتغير الثاني هو النسبة المئوية التي يجب أن تضرب بالمتغير الأول. ولكي يتم تطبيق النموذج المقترح على الشركة يتم تعديله طبقاً لمستوى الأهمية النسبية للشركة تحت التدقيق في السنوات السابقة.

واعتمد كل من (Jordan, Clark and Pate, 1995) في دراستهم على التقارير المالية للشركات المدرجة في المؤشر الصناعي مودي (Moody's Industrial Index) في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ وعددها في شركة تقريبا لدراسة مستويات الأهمية النسبية المستخدمة من قبل المدققين، واستخدم الباحثون مجموع الأصول وحقوق الملكية وصافي الدخل من العمليات المستمرة كأساسيات لحساب

نسبة الأثر المتجمع للتغير في المبادئ المحاسبية إلى كل واحدة منها . واستنتج الباحثون أن النسب السابقة هامة، ويمكن للمدققين الاسترشاد بها عند تحديد مستوى الأهمية النسبية.

وفي دراسة تحليلية انتقادية للأهمية النسبية في التدقيق استعرض الباحثان الحسني وعبدالله (1997) مختلف الجوانب للأهمية النسبية وأسس قياسها ومجالات استخدامها لرفع كفاءة العمل التدقيقي .وبين الباحثان أن هناك أربعة معايير استخدمت في الأدب المحاسبي لقياس الأهمية النسبية هي؛ الحجم المطلق للعنصر ومعيار مدى التأثير على نتائج الأعمال والمعيار السلوكي (التأثير على مستخدمي القوائم المالية) وأخيرا معيار النسب المئوية المقارنة .كما حدد الباحثان مزايا استخدام الأهمية النسبية في التوفير في الوقت اللازم لتنفيذ العمل وتخفيض تكلفة خطوات ومراحل العمل وترشيد الممارسات المهنية ورفع الكفاءة ومحاولة زيادة اهتمام المدقق بعمله .واستنتج الباحثان انه من الصعب تحديد مفهوم الأهمية النسبية في التدقيق بوضوح، وأنه من الصعوبة بمكان أيضا تحديد مستويات لقرارات الأهمية النسبية تصلح لكل حالة، وأن المؤشرات المستخدمة في قياس الأهمية النسبية على الرغم من أهميتها وفعاليتها تبقى أمور مساعدة للحكم المهني وليست بديلة له.

ومن الملاحظ أن جميع الدراسات السابقة تكاد تجمع على أن صافي الدخل قبل الضريبة عنصر هام في تحديد مستوى الأهمية النسبية، إلا أن أيا منها لم يحدد جميع العناصر التي تلعب دورا هاما في تحديد ذلك المستوى بالرغم من أن دراسة (Steinbart 1987) وضعت نموذجا لذلك، إلا أن هذا النموذج اعتمد على رأي مدقق واحد فقط .هذا بالإضافة إلى إن تلك الدراسات أجريت في بيئات اقتصادية ومالية متطورة ولم تجرى منها أية دراسة في الدول النامية باستثناء دراسة الحسني وعبدالله (1997) التي كان هدفها تحليلي نقدي ولم يكن هدفها وضع نموذج لمساعدة مدققي الحسابات في تحديد مستوى الأهمية النسبية.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لوضع نموذج للأهمية النسبية في دولة نامية مثل الأردن، والذي يشبه العديد من الدول النامية التي قد يوجد فيها عدد من الشركات التي لا تمسك دفاتر نظامية حسب الأصول، فضلا عن اختلاف القيم ومدى التقيد بالأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية، كما تتناول الدراسة الحالية عددا كبيرا من العوامل المحتملة التي قد تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية.

فرضيات البحث :

مما سبق ومن خلال معرفة الباحثين بظروف الدول النامية والتي تتميز باقتصاديات وظروف اجتماعية تختلف عن تلك السائدة بالدول المتقدمة، يمكن وضع العوامل الفرضية التالية والتي يمكن أن تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية:

- ١ - طبيعة عمل الشركة تحت التدقيق - تجزئة، جملة، صناعية، تجارية.
- ٢ - حجم الشركة تحت التدقيق مقدرا بحجم المبيعات.
- ٣ - نظام الرقابة الداخلي المستخدم ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية.
- ٤ - احتمالات وجود حذف أو تحريف كاذب أو غش في البيانات المالية.
- ٥ - احتمالات وجود انحرافات لمبالغ صغيرة في البيانات المالية.
- ٦ - طبيعة الخطأ وسببه سواء كان ناتج عن مخالفة أو تغيير في السياسات المحاسبية.
- ٧ - أثر وجود خطأ من حذف أو تحريف على القرار الاقتصادي.
- ٨ - أخذ الأخطاء غير المكتشفة بعين الاعتبار إضافة إلى الأخطاء المكتشفة.
- ٩ - علاقة المدقق مع الشركة.
- ١٠ - الحكم الشخصي أو المهني للمدقق.
- ١١ - تدقيق الشركة لأول مرة من قبل المدقق.
- ١٢ - تغيير المدقق نتيجة خلافات مع إدارة الشركة تحت التدقيق.
- ١٣ - المركز التنافسي للشركة مع غيرها .
- ١٤ - نية الشركة تحت التدقيق في استخدام القوائم المالية المدققة لأغراض قانونية.
- ١٥ - اهتمام مستخدمي البيانات المالية بشكل رئيسي بنتائج العمليات المستمرة.
- ١٦ - خضوع الشركة لشرط أن لا تقل إيراداتها عن مستوى معين.
- ١٧ - اختلاف نتائج أداء الشركة نتيجة لوجود أخطاء.
- ١٨ - التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولية.
- ١٩ - وجود سياسات وإجراءات مكتوبة لدى الشركة.
- ٢٠ - ثبات العاملين لدى الشركة وعدم اللجوء إلى التغيرات المتعددة .
- ٢١ - استبدال النظام المحاسبي بين فترة وأخرى.
- ٢٢ - الثبات على سياسات تسعيرية معينة.
- ٢٣ - النمو السريع للشركة فيما يتعلق برأس المال وأنواع المنتجات وحجم السوق.
- ٢٤ - صافي الدخل قبل الضريبة (كقيمة مطلقة).

- ٢٥ - تغيير نوع الشركة (من خاصة إلى عامة أو من فردية إلى مساهمة).
- ٢٦ - التزام الشركة بتكليف مكتب تدقيق للقيام بعملية التدقيق.
- ٢٧ - تطبيق نظام المركزية أو اللامركزية في الصرف.
- ٢٨ - استخدام النظام المحاسبي اليدوي أو الحاسوبي.
- ٢٩ - رفض الشركة إعطاء معلومات تتعدى أعمال التدقيق.
- ٣٠ - وجود خطة إستراتيجية طويلة الأمد للتطوير والاستثمار.
- ٣١ - مدى اعتماد الشركة على أموال مقترضة.
- ٣٢ - عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة أو نظام محاسبي واضح.

منهجية الدراسة:

١ - مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين المرخصين العاملين في شركات التدقيق وعددهم ٢١٤ مدقق حسب ما جاء في إحصائية جمعية المدققين الأردنيين لعام ١٩٩٦. وتم اختيار المدققين الخارجيين دون الداخليين لأن القرار النهائي في تحديد مستوى الأهمية النسبية يقع على عاتقهم. تم اختيار عينة عشوائية من ١٠٠ مدقق أي ما نسبته ٣١,٨٪ تقريبا من مجتمع الدراسة، وزعت عليهم ١٠٠ استبانة بمعدل استبانة لكل مدقق، عاد منها ٧٨ استبانة أي ٧٨٪ من مجموع الاستبيانات الموزعة. والجدولين (٢٠١) يبينان خصائص العينة.

جدول رقم (١)

جدول يبين أعمار ومؤهلات أفراد العينة

العمر	العدد	النسبة المئوية	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠	٥١	٦٥,٤	ثانوية عامة	-	-
٣٠ - ٣٩	١٤	١٧,٩	دبلوم	٢	٢,٦
٤٠ - ٤٩	٧	٩	بكالوريوس	٦٦	٨٤,٦
٥٠ فأكثر	٦	٧,٧	ماجستير	٣	٣,٨
===			دكتوراه	٧	٩
المجموع	٧٨	١٠٠٪		٧٨	١٠٠٪

جدول رقم (٢)

جدول يبين الخبرة العملية بالسنوات وفئات الترخيص لأفراد العينة

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية	فئات الترخيص	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣	٤	٥,١	أ	١٦	٢٠,٥
٣ - ٦	١٢	١٥,٤	ج	٣٨	٤٨,٧
٧ - ١٠	٣٨	٤٨,٧	---	٢٤	٣٠,٨
١٠ فأكثر	٢٤	٣٠,٨	----	----	----
	---	---		---	---
المجموع	٧٨	٪١٠٠		٧٨	٪١٠٠

● قسم قانون مزاولة مهنة التدقيق الأردني المدققين إلى ثلاث فئات حسب الخبرة العملية. وأعطى حق تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة بالإضافة إلى الشركات الأخرى لفئة (أ) بينما يحق للفئة (ب) تدقيق حسابات جميع الشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة، بينما لا يحق لفئة (ج) تدقيق حسابات الشركات التي يتجاوز رأسمالها مبلغ معين .

ب - أسلوب الدراسة :

تم في هذه الدراسة استخدام الأسلوب الإحصائي "الوصفي- التحليلي" للبيانات بالاعتماد على الجداول التي تتضمن إجابات أفراد العينة، حيث تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير لرفض أو قبول أية فرضية من فرضيات الدراسة، كما تم استخدام التحليل الانحداري ذي الخطوات لبناء النموذج الذي يتضمن العناصر التي تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الأهمية النسبية.

ج - أداة جمع المعلومات :

تم جمع المعلومات من خلال استبانته طورها الباحثان لأغراض الدراسة مستندان إلى ما جاء في أدبيات الموضوع بشكل عام، واستخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي لتحديد نوعية الإجابة كما يلي:

أعارض بشدة	أعارض	لا أدري	موافق	موافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

وتتكون الاستبانة من قسمين؛ الأول ويتضمن بيانات شخصية عن المجيب والقسم الثاني يتضمن اثنين وثلاثين سؤالاً تتعلق بالعناصر التي يحتمل أن تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية. وقد تم ترتيب الأسئلة بطريقة عشوائية حتى يتم تجنب الإيحاء للمجيب بأية معلومة عن نوعية الإجابة.

د - صدق الأداة :

قام الباحثان بعرض الاستبانة على خمسة من أعضاء هيئات التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية الرسمية كما تم توزيعها على عينة من المدققين للتأكد من وضوح الأسئلة وقدرتها على قياس ما استهدف قياسه، وتم تعديل بعض فقراتها بناء على الاقتراحات التي أبدت ووفقاً لقناعات الباحثان، كما تم حساب معامل الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة وعددها ٣٢ سؤالاً، فكانت قيمة الفا (Cran's Alpha) 8929,0 وهي نسبة جيدة لأغراض الدراسة.

تحليل البيانات والنتائج :

لاختبار الفرضيات السابقة تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير، كما تم حساب النسب المئوية لتكرار الإجابات، أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي فقد تم تقسيم فئات الإجابات إلى خمسة أقسام كما يلي :

مدى الفئة	الإجابة
١ إلى ١,٨٠	غير موافق أبداً
١,٨١ إلى ٢,٦	غير موافق
٢,٦١ إلى ٣,٤	لا أدري
٣,٤١ إلى ٤,٢٠	موافق
٤,٢١ إلى ٥	موافق بشدة

فإذا وقع متوسط الإجابات لسؤال معين مثلاً بين ١ و ١,٨٠ فهذا يعني أن الإجابة على هذا السؤال غير موافق أبداً . أما إذا وقع متوسط الإجابات على سؤال آخر بين ٤,٢١ و ٥ مثلاً، فهذا يعني أن الإجابة على هذا السؤال موافق بشدة .

وباستعراض نتائج التحليل (جدول رقم ٣) يتبين أن عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة أو نظام محاسبي واضح يأتي على رأس العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية. فقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥ وهو يقع في فئة - موافق بشدة - كما بلغ الانحراف المعياري ٠,٦١٩ الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في الآراء حول هذا العامل ويبين الجدول رقم (3). أن الإجابات التي توافق على أن هذا العامل هام في تحديد مستوى الأهمية النسبية بلغت ٩٣,٦٪ من مجموع الإجابات على هذا السؤال. ومن الواضح أن هذا العامل ينطبق بشكل

جدول رقم (٣)

جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لبعض الإجابات مرتبة حسب الأهمية

المتغير (١)	الوسط الحسابي (٢)	الانحراف المعياري (٣)	أوافق ٪(٤)	أوافق بشدة ٪(٥)	أوافق بشدة ٪(٥)
١ - عدم وجود سجلات ماسبية منتظمة أو نظام واضح.	٤,٥٠٠	٠,٦١٩	٣٧,٢	٥٦,٤	٩٣,٦
٢ - نظام الرقابة الداخلي ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية	٤,٣٧١٨	٠,٨٩٨٩	٤١	٥٢,٦	٩٣,٦
٣ - طبيعة عمل الشركة تحت التدقيق تجزئة - جملة - صناعية - تجارية	٤,٢٤٥	٠,٦٦٨	٣٧,٢	٥٠	٨٧,٢

خاص على بعض الشركات في الدول النامية، حيث أن بعض متخذي القرارات في بعض الشركات لا يدركون أهمية توفر دفاتر محاسبية منتظمة أو نظام محاسبي واضح يستطيع قياس أداء الشركة، والمقصود بنظام محاسبي واضح هو التسجيل في الدفاتر المحاسبية بدون مستندات أو تسجيل العمليات الخاصة بالنقدية والمدينين والدائنين فقط أو عدم إجراء تسويات جردية في نهاية الفترة المحاسبية. وأن عدم توفر نظام محاسبي واضح يثير شك المدقق ويؤدي به إلى رفع مستوى الأهمية النسبية، أي خفض المبلغ الذي يعتبر مهما كنسبة مئوية أو رقم مطلق.

أما العامل الثاني الذي يؤثر في تحديد مستوى الأهمية النسبية فهو وجود نظام رقابة داخلي في الشركة تحت التدقيق وكفاءة هذا النظام في اكتشاف الأخطاء

المادية. فقد بلغ المتوسط الحسابي للإجابات على هذا السؤال كما هو موضح في الجدول رقم (٣) ٣٧,٤ تقريباً، وهو يقع في فئة - موافق بشدة - كما بلغ الانحراف المعياري ٠,٩٠ تقريباً مما يشير إلى اتفاق الآراء حول أهميته. أما نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بموافق وموافق بشدة فقد بلغت ٩٣,٦٪ وهي نسبة عالية جداً.

وتوفر نظام رقابة داخلي - إداري ومحاسبي - ذو كفاءة عالية يجعل مدقق الحسابات يعتمد عليه في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق. إذ أن نظام الرقابة الداخلي الجيد يساهم مساهمة كبيرة في تخفيض مستوى الأهمية النسبية، بمعنى أنه يمكن تجاهل خطأ بسيط بمبلغ معين، بينما في حالة رفع مستوى الأهمية النسبية، فإن هذا الخطأ لا يمكن تجاهله.

ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، طبيعة عمل الشركة، فقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٤٥ ويقع في فئة - موافق بشدة - وبلغ الانحراف المعياري ٠,٦٦٨ مما يشير إلى اتفاق معظم آراء أفراد العينة حول أهمية طبيعة عمل الشركة في تحديد مستوى الأهمية النسبية، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة ٨٧,٢٪ وطبيعة عمل الشركة له أهمية في هذا المجال فالفروقات في مبالغ صغيرة أمر طبيعي في الشركات التي تتعامل بالبيع بالتجزئة، إلا أنه أمر غير طبيعي في الشركات التي تتعامل بالجملة. أما صافي الربح قبل الضريبة فيأتي في المرتبة الرابعة من وجهة نظر أفراد العينة، فقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢١ وهو يقع في فئة - موافق بشدة - كما يتضح في الجدول رقم (4)، كما بلغ الانحراف المعياري ٠,٨٥٤ مما يشير إلى عدم تشتت الآراء حول هذا العامل، وبلغت نسبة الإجابات التي ترى أنه عامل هام ٨٢,٩ من مجموع الإجابات على هذا السؤال.

وتشير كثير من الأبحاث (Robinson and Fertuck 1985 Woolsey,

) (1973, Ward, 1976, Bernstein, 1967) إلى أن صافي الدخل قبل الضريبة يعتبر عاملاً مهماً في تحديد مستوى الأهمية النسبية، إلا أنه ليس العامل الوحيد. فتحديد نسبة ٥٪ مثلاً من صافي الدخل قبل الضريبة كحد فاصل ما بين ما هو هام وغير هام، يختلف كرقم مطلق في حالة كون أرباح الشركة كبيرة أو متدنية.

وجاء حجم الشركة المتمثل في حجم المبيعات في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية، فقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٥ بانحراف معياري قدره ٠,٩٢٤ كما بلغت نسبة أفراد العينة الذين يرون أن هذا العامل مهم ٨٢,١٪ من مجموع أفراد العينة. ومعلوم أن الشركات التي تبلغ مبيعاتها أرقاما عالية سيكون بلا شك مستوى الأهمية النسبية لديها متدن نسبيا كنسبة مئوية من المبيعات أو كرقم مطلق، والعكس صحيح.

أما العامل العاشر في تحديد مستوى الأهمية النسبية فهو وجود سياسات وإجراءات مكتوبة لدى الشركة مما يساعد المدقق في تحديد مستوى الأهمية النسبية، إذ يتكون لدى المدقق رأي حول المستوى المتعارف عليه داخل الشركة. فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة ٣,٩٥ والانحراف المعياري ٠,٩٥ كما يتضح من الجدول رقم (6) الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا العامل. وبلغت النسبة المئوية لإجابات أفراد العينة الذين يرون أن هذا العامل هام ٧٦,٩٪.

واحتل التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولية المرتبة الحادية عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على هذا السؤال ٣,٩١ والانحراف المعياري ٠,٩٠ الأمر الذي يشير إلى اتفاق الآراء حول أهميته، وبلغت النسبة المئوية لهذه الإجابات ٨٥,٨٪، ومعروف أن الأردن يتبنى معايير المحاسبة الدولية وكذلك أدلة التدقيق الدولية منذ عام ١٩٩١ ولا شك أن بعض هذه المعايير حددت سلفا مستوى الأهمية النسبية للجوانب التي تعالجها، مثل الإفصاح عن نتائج عمليات (الدخل والمبيعات) فروع الشركات الدولية في مناطق جغرافية مختلفة. واحتل هذا العامل (معايير التدقيق) المرتبة الأولى بين العوامل الأخرى من حيث الأهمية في دراسة (Ward, 1976). وقد يعود السبب في تباين الأهمية إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي أجريت في ظلها الدراسات.

جدول رقم (٦)

جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لعبض الإجابات مرتبة حسب الأهمية

المتغير (١)	الوسط الحسابي (٢)	الانحراف المعياري (٣)	أوافق ٪(٤)	أوافق بشدة ٪(٥)	المجموع ٪(٥+٤)
١٠ - وجود سياسات وإجراءات مكتوبة لدى الشركة.	٣,٩٥	٠,٩٥	٤٨,٧	٢٨,٢	٧٦,٩
١١ - التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولية.	٣,٩١	٠,٩٠	٦٧,٩	١٧,٩	٨٥,٨
١٢ - تغيير المدقق نتيجة خلافات مع إدارة الشركة تحت التدقيق.	٣,٨	٠,٧٥	٥٥,١	١٥,٤	٧٠,٥

ويأتي في المرتبة الثانية عشرة تغيير المدقق نتيجة خلافات مع إدارة الشركة تحت التدقيق. فقد بلغ المتوسط الحسابي ٢,٨ والانحراف المعياري ٠,٧٥. أما النسبة المثوية لإجابات أفراد العينة حول أهمية هذا العامل فقد بلغت ٧٠,٥. وتغيير المدقق نتيجة خلافات مع إدارة الشركة يرفع من مستوى الأهمية النسبية، ذلك أن تلك الخلافات تثير شكوك المدقق الأمر الذي يزيد من المخاطر التي قد يتعرض لها رأي في القوائم المالية للشركة تحت التدقيق.

وهناك ستة عوامل أخرى لها تأثير في تحديد مستوى الأهمية النسبية، إلا أنها أقل أهمية من العوامل السابقة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بين ٢,٤٦ و ٣,٧٦ ويمكن تلخيصها فيما يلي: تدقيق الشركة لأول مرة من قبل المدقق، واهتمام مستخدمي البيانات المالية بنتائج العمليات المستمرة، والنمو السريع للشركة من حيث رأس المال، وأثر وجود خطأ من حذف أو تحريف على القرار الاقتصادي، واختلاف نتائج أداء الشركة نتيجة وجود أخطاء، واستبدال النظام المحاسبي بين فترة وأخرى، والثبات على سياسة تسعيرية ثابتة، وأخيراً اعتماد الشركة على أموال مقترضة بدرجة عالية، وبذلك يكون مجموع العوامل التي لها تأثير في تحديد مستوى الأهمية النسبية ثمانية عشر عاملاً، والعوامل العشرة الأكثر أهمية هي:

- ١ - عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة أو نظام واضح.
- ٢ - نظام الرقابة الداخلي ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية
- ٣ - طبيعة عمل الشركة تحت التدقيق
- ٤ - صافي الدخل قبل الضريبة
- ٥ - خضوع الشركة لشرط بأن لا يقل دخلها عن مستو معين.
- ٦ - نية الشركة تحت التدقيق في استخدام القوائم المالية المدققة لأغراض قانونية
- ٧ - طبيعة الخطأ وسببه سواء كان نتج عن مخالفة أو تغيير في السياسات المحاسبية.
- ٨ - الحكم الشخصي أو المهني للمدقق.
- ٩ - حجم الشركة (تحت التدقيق) ممثلاً بحجم المبيعات.
- ١٠ - وجود سياسات وإجراءات مكتوبة لدى الشركة.

أما العوامل التي ليس لها تأثير هام في تحديد مستوى الأهمية النسبية فهي:

- ١ - وجود خطة استراتيجية طويلة الأمد للتطوير والاستثمار.

- ٢ - المركز التنافسي للشركة تحت التدقيق.
- ٣ - علاقة المدقق مع الشركة أو أحد متخذي القرارات فيها.
- ٤ - ثبات العاملين في الشركة وعدم اللجوء إلى التغييرات.
- ٥ - تطبيق نظام المركزية أو اللامركزية في الصرف.
- ٦ - التزام الشركة بتكليف مكتب تدقيق معين للقيام بعملية التدقيق.
- ٧ - رفض إعطاء معلومات من قبل الشركة تتعدى أعمال التدقيق.
- ٨ - النمو السريع للشركة فيما يتعلق برأس المال وأنواع المنتجات وحجم السوق.
- ٩ - وجود انحرافات لمبالغ صغيرة في البيانات المالية.
- ١٠ - استخدام النظام المحاسبي اليدوي أو الحاسوبي.

إن التحليل السابق يشير إلى أن استخدام جميع العوامل التي اعتبرت هامة في تحديد مستوى الأهمية النسبية يساعد المدقق في عمله، ولكن استخدام ثمانية عشر عاملاً يمكن أن يكون غير عملي وغير سهل على المدقق. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ألا يمكن التعرف على مجموعة من هذه العوامل يمكن أن تقوم مقام العوامل الأخرى كلياً أو جزئياً؟ بمعنى أنها تزود المدقق بأعلى نسبة من المعلومات. إن استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية للعوامل التي اعتبرت هامة في تحديد مستوى الأهمية النسبية لا تجيب على هذا التساؤل.

وحتى يمكن الإجابة على هذا التساؤل، تم جمع قيم العوامل الهامة أفقياً، بمعنى تم جمع إجابات كل مستجيب على أسئلة العوامل ذات الأثر على مستوى الأهمية النسبية، ووضع ناتج الجمع في عامود خاص واعتبر متغيراً تابعاً يمثل رأي أفراد العينة (أي الأهمية النسبية)، بينما اعتبرت العوامل الثمانية عشر متغيرات مستقلة، ثم تم استخدام الانحدار المتعدد ذو الخطوات (Stepwise Regression) للتعرف على نموذج يتضمن أقل عدد من المتغيرات (العوامل) ويعطي أعلى نسبة من المعلومات التي تعطيها جميع المتغيرات (العوامل) مجتمعة. والنموذج المستهدف يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- ١ - أن يتضمن مجموعة صغيرة من المتغيرات الثمانية عشرة.
- ٢ - أن يعطي النموذج أعلى نسبة من المعلومات. ويمكن التعرف على ذلك من خلال قيمة $(Adjusted R^2)$.
- ٣ - أن تكون قيمة اختبار $(t-test)$ لكل معامل من معاملات المتغيرات ذات دلالة إحصائية.
- ٤ - أن تكون قيمة اختبار $(F-test)$ للانحدار متعدد الخطوات المتعدد ذات دلالة إحصائية.

وقد تم التعرف على هذا النموذج من خلال إجراء الانحدار المتعدد لعدد من المتغيرات بعد إجراء تعديلات على أحد النماذج بإضافة أحد المتغيرات وحذف آخر. وقد تضمن الشكل الأخير التالي للنموذج على جميع الشروط السابقة حيث تضمن النموذج ثمانية متغيرات فقط ويعطي ٩٤٪ (Adjusted R²) من مجموع المعلومات التي تعطيها المتغيرات ذات الأثر على الأهمية النسبية مجتمعة، وإن قيمة كل معامل من معاملات المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية في النموذج، كما هو موضح في الجدول رقم (7) أدناه، فضلا عن أن قيمة اختبار (F-test) هي ١٥٠,٨٦ وهي ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (٧)

جدول يبين قيمة كل معامل ودلالته الإحصائية

المتغير المستقل	قيمة المعامل	قيمة t-test	قيمة P
س	١,٨٣	٧,٤١	صفر
ص	١,٤٦	٤,٤٨	=
د	١,٤٩	٦,٧٠	=
م	١,٩٤	٨,١٩	=
ح	١,٢١	٥,٢١	=
ل	٢,٤٧	٨,٩٣	=
ق	٢,٣٣	٩,٤٨	=
ب	٢,٠١	٧,٥٩	=
ألفا	١٣,٣٤٤	٦,٥٢	صفر

والنموذج الذي تم التوصل إليه هو كما يلي:

$$\text{هـ} = ١٣,٣ + ١,٨٣ \text{س} + ١,٤٦ \text{ص} + ١,٤٩ \text{د} + ١,٩٤ \text{م} + ١,٢١ \text{ح} + ٢,٤٧ \text{ل} + ٢,٣٣ \text{ق} + ٢,٠١ \text{ب}$$

حيث أن:

هـ: مستوى الأهمية النسبية.

س: حجم الشركة تحت التدقيق.

ص: نظام الرقابة الداخلي ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية.

- د :صافي دخل الشركة تحت التدقيق قبل الضريبة.
- م :اهتمام مستخدمي البيانات المالية بشكل رئيسي بنتائج العمليات المستمرة.
- ح :خضوع الشركة لشرط أن لا تقل إيراداتها عن مستوى معين.
- ل :أثر وجود خطأ من حذف أو تحريف على القرار الاقتصادي.
- ق :تدقيق الشركة لأول مرة من قبل المدقق.
- ب :استبدال النظام المحاسبي بين فترة وأخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن المتغيرات السابقة يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأول متغيرات متصلة، يمكن تمييز قيمة كل عامل منها بفئات، فعلى سبيل المثال، حجم الشركة كمتغير متصل، يمكن تحديد أربع أو خمس فئات له ولكل فئة وزنها المحدد، وتقع كل شركة في إحدى الفئات حسب مجموع مبيعاتها. والنوع الآخر من المتغيرات منفصل، بمعنى أن العامل إما أن تكون قيمته صفراً أو أي عدد آخر. فعلى سبيل المثال: تدقيق الشركة لأول مرة من قبل المدقق تأخذ قيمة صفر، أما إذا لم تكن أول مرة فإنها تأخذ رقماً آخر مثل ١ أو ٥ أو ٨ وفئات المتغيرات المتصلة وقيمة المتغيرات المنفصلة يمكن أن تكون موضوع بحث آخر.

الخلاصة والتوصيات :

إن مفهوم الأهمية النسبية مفهوم غامض، ويعتمد المدقق في تحديد مستواه على الحكم المهني والخبرة العملية، إلا أن ذلك يمكن أن يعرض رأيه للمخاطرة، وحتى يمكن تخفيض مستوى المخاطرة، تم في هذا البحث تحديد ثمانية عشر عاملاً يعتقد المدققون أنها تؤثر على تحديد مستوى الأهمية النسبية، وأهم عشرة منها هي :

- ١ - عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة أو نظام واضح.
- ٢ - نظام الرقابة الداخلي ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية
- ٣ - طبيعة عمل الشركة تحت التدقيق
- ٤ - صافي الدخل قبل الضريبة
- ٥ - خضوع الشركة لشرط بأن لا يقل دخلها عن مستو معين.
- ٦ - نية الشركة تحت التدقيق في استخدام القوائم المالية المدققة لأغراض قانونية
- ٧ - طبيعة الخطأ وسببه سواء كان ناتج عن مخالفة أو تغيير في السياسات المحاسبية.
- ٨ - الحكم الشخصي أو المهني للمدقق.
- ٩ - حجم الشركة (تحت التدقيق) عموماً بحجم المبيعات.
- ١٠ - وجود سياسات عمل وإجراءات مكتوبة لدى الشركة.

وحتى يصبح التعامل مع هذه العوامل عملياً، تم وضع نموذج تضمن ثمانية عوامل فقط، هي: حجم الشركة تحت التدقيق، ونظام الرقابة الداخلي ومدى كفاءته في اكتشاف الأخطاء المادية، وصافي دخل الشركة تحت التدقيق قبل الضريبة، واهتمام مستخدمي البيانات المالية بشكل رئيسي بنتائج العمليات المستمرة، وخضوع الشركة لشرط أن لا تقل إيراداتها عن مستوى معين، أثر وجود خطأ من حذف أو تحريف على القرار الاقتصادي، وتدقيق الشركة لأول مرة من قبل المدقق، واستبدال النظام المحاسبي بين فترة وأخرى. وتميزت هذه العوامل بأنها تعطي ٩٤% من مجموع المعلومات التي تعطيها العوامل الثمانية عشر مجتمعة.

ويوصي الباحثان بإجراء دراسات أخرى في هذا المجال بالاستعانة بخبرات عدد من المدققين و في حالات عملية لتحديد قيم كمية للمتغيرات المستقلة حتى يسهل تطبيق هذا النموذج.

المراجع

Auditing Practice Board, "Statement of Auditing Standards 220" Accountancy, U.K, April 1995, pp. 124-125.

Auditing and Assurance Standard, "Auditing Standard 306 on Materiality" Australian Accounting Research Foundation, 1995.

Bernstein, Leopold A., "The Concept of Materiality", The Accounting Review, January 1967, pp. 86-95.

Financial Accounting Standards Board, (FASB), "Qualitative Characteristics of Accounting Information," Statement of Financial Accounting Standard No. 1, Stamford, Conn, FASB 1980.

Frishkoff, P. "An Empirical Investigation of the Concept of Materiality in Auditing." Journal of Accounting Research (Supplement 1970) pp. 116-29.

Hofstedt, Thomas R. and G. David Hughes, "An Experimental Study for the Judgement Element in Disclosure decision", The Accounting Review, Vol LII, No. 2, April, 1977, pp. 379-395.

Institute of Chartered Accountants of England and Wales (ICAEW), "The Interpretation of Materiality in Financial Reporting" Accountancy, January 1997, p. 98.

Jordan, Charles E., Stanley J. Clark, and Gwen R. Pate, "Materiality Guidelines for Modifying Audit Reports" Journal of Accountancy, July 1995, pp. 89-92.

Moriarity, Shane, & Barron, F. Hutton, "A Judgement Based Definition of Materiality", Journal of Accounting Research, Vol. 17, Supplement, 1979, pp. 114-135.

- Moriarity, Shane, & Barron, F. Hutton, "Modeling The Materiality Judgement of Audit Partners", Journal 'of Accounting Research, Autumn 1976, pp.320-341.

Morris, Michael H. & Nichols, William D., "Materiality Judgment Within and Between Individual CPA Firms." University of Notre Dame, Indiana, Working paper, September 1985.

Robinson, Chris, and Ferktuck Len, "Materiality: An Empirical Study of Actual Auditor Decisions, Research Monograph No. 12, The Canadian Certified General Accountants' Research Foundation, Vancouver B.C, 1985.

Steinbart, Paul J., "The Construction of a Rule-Based Expert System as a Method for Studying Materiality Judgements", The Accounting Review, Vol. LXII, No. 1, January, 1978, pp. 97-116.

Stock Exchange Commission, "Staff Accounting Bulletin: No. 99 - Materiality", August 1999. New York.

Ward, Bart H., "An Investigation of the Materiality Construct in Auditing", Journal of Accounting Research, Vol.14, No.1, Spring 1976, pp.138-152.

Woolsey, Sam M. "Materiality Survey", Journal of Accountancy, September 1973, pp. 91-92.

الحسني، صادق وخالد أمين عبدالله، "الأهمية النسبية في التدقيق: دراسة تحليلية انتقادية في ضوء قواعد التدقيق الدولية" مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٤ العدد ٢، ١٩٩٧، ص ٤٦٥ - ٤٨١.